يا عُقلاءَ اليمن!!

فيصل الشيبيي

يتقطّع القلبُ حسرةً ويتمزقُ ألماً ونحنُ نشاهدُ حالة الاحتقان والمد والجزر التي غيَّمت على المشهد السياسي في بلادنا خلال الأسابيع الأخيرة، وكأن صوت العقل قد اصطدم بالأصوات المنادية بإشعال فتيل الأزمة بين أبناءِ البيت الواحد على الرغم من أن السواد الأعظم من أبناء هذا الشعب ينادون السياسيين بأعلى أصواتهم: «اتقوا الله في بلدكم، دعوا الفوضى والتدمير، لا تدعوا للشيطان عليكم سبيلا، الوطن والشعب أمانة في أعناقكم».

يا من شهدَ لهم المصطفى عليه وعلى آله وصحبه الصلاة والسلام بالإيمان والحكمة: هل من الإيمان أن تُباح دماءُ الناس وممتلكاتُهم وأعراضُهم بسبب تباين مواقفكم؟ وهل من الحكمة أن نترك هذا الوطن عُرضةً للأهواء والمماحكات والشطحات بدلاً من أن نكرس قيم المحبة والإخاء والتعاون والسلام ونجعلها السائدة في ربوعه؟ ما الذي دعانا لقطع حبال المودّة والتواصل ونستبدلها بقيم البغضاء والكراهية والحقد والانتقام؟؟

يا عقلاء اليمن: خُطَبُ الجمعة في بعض المنابر تحوَّلت إلى بياناتٍ سياسيةٍ، والموعظة استُبدلت بالتحريض وإيغار الصدور في كثير من المساجد وأضحى جلبُ المصالح مُقدماً على درءِ المفاسد خلافاً للقاعدة الفقهية، صحفيون يهددون زملاءهم بوضعهم في القائمة السوداء للانتقام منهم بعد أن يتمكن قياديوهم من الوصول إلى سدة الحكم ويبشرون بحرية الإمبراطورية الجديدة التي يبدأون في تشكيلها، حزبيون يهددون «من ليس معنا فهو ضدنا» ويتوعّدون كلَّ شخصٍ لم ينضم إلى صفوفهم بالويل والثبور.

يا عقلاء اليمن: الحزبية في العالم بأسره تعني التنافس والسباق نحو البناء وتقديم الأفضل للوطن والمواطن، فلماذا نفهمُها على أساس الإقصاء والتشهير والعداء؟!. أطفالٌ بعمر الزهور نشاهدهم على شاشات التلفزة وهم يتحدثون عن الرحيل والتوريث، فمتى تشكّل عندهم هذا الوعي السياسي؟ ولماذا الزج بهم في أتون هذا الصراع المقيت وتعبئتهم تعبئة خاطئة ومشوهة دون النظر إلى العواقب الوخيمة على مستقبلهم بل ومستقبل الوطن برمته؟ وكيف للآخرين أن يصدقونا وهم يرون أطفالنا يشتمون حكامهم بهذا الشكل المغاير لكل قيم الديمقراطية؟ ماذا يجري؟ ولمصلحة مَنْ سفكُ دماء الأبرياء وكلِ هذا الانحدار نحو الفوضى والعنف؟

لماذا نغطُّ في سُباتٍ عميق، وفجأةً تصحو ضمائرُنا المطلوبُ صحوتُها دائماً لنطالب بالتغيير بهذه الصورة التي يعرف العقلاءُ كيف ستكون خاتمتها؟

هل من الدين والقيم والأخلاق أن نترك أناساً يُسقطون خلافاتِهم الشخصية وتبايناتهم الأيديولوجية على مستقبل الوطن والشعب؟

يا عقلاء اليمن : بلادنا أكبرُ من السلطة والمعارضة، أكبر من الزعماء والسياسيين، وليست سلعة بيد أحد يتلاعب بها كيفما يشاء فلا نتركها عرضة للفتنة والاقتتال، دماء اليمنيين وأعراضهم وأموالهم محرمة، فلماذا يستحلها البعض بهذه الصورة المقيتة، لاسيما وأن الجميع يمتلكون أدوات التغيير بالطرق السلمية، بالإضافة إلى أن الخلافات والتباينات هي سياسية بالمطلق ولا تدعو للتناحر والاقتتال..

لا بد لكل طرف أن يحترم الطرف الآخر، فالجميع له ثقله وتواجده على الساحة، وليس بمقدور طرف إقصاء خصمه السياسي بصورة أخرى غير الديمقراطية التي هي بيد الشعب فلماذا لا نحتكم إليها ؟ ولماذا أيضاً لا نذهب نحو حلٍ وسط كما جاء في عدد من المبادرات؟

كيف لنا أن نبني وطنا وكلُّ واحدٍ يُعادي أخاه إلى حد القطيعة ويوسع من فجوة الثقة معه إلى حد الكراهية؟. جميعُنا مع التغيير نحو الأفضل، وليس مع الهدم والتنافر.. جميعنا ضد الفساد والمفسدين والباطل والمبطلين والخربين، نطمح لأن نرى بلدنا شامخاً عزيزاً حراً كريماً يسوده العدل والمحبة والسلام والاستقرار والمواطنة المتساوية وليس الشحناء والتخندق خلف المناطقية ودعوات التفرقة البغيضة. حفظ الله اليمن من كلِّ مكروه، وردَّ كيدَ الكائدين إلى نحورهم وتدميرهم في تدبيرهم، وهدانا جميعاً إلى سواء السبيل إنه على ما يشاء قدير.

alshabibi2000@hotmail.com

المبادرة والحوار و«السفسطائية» الحزبية؟!!

طه العامري

●... فتحت مبادرة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية – حفظه الله – آفاقاً واسعة للحوار والتوافق الوطنيين وبما يلبي طموحات ورغبات كل أطراف الفعل الوطني خاصة ومبادرة الأخ الرئيس مستوعبة لكل الطروحات والملاحظات والمطالب التي ما انفكت أحزاب «المشترك» تنادي بها وتلجا لإثارتها وإشهارها في وجه «السلطة» كلما تأزمت الأوضاع وضاق الأفق السياسي أو انسدت مساراته، حدث هذا ويحدث منذ ما قبل «حرب صيف ١٩٩٤م» واستمرت «المعارضة» في إثارة بعض من هذه المطالب التي حملتها مبادرة الأخ الرئيس، التي استوعبت مختلف الطروحات والمطالب وبالتالي فإن «المعارضة» إن كانت جادة فعلاً في تلك الطروحات والمطالب التي طرحتها وطالبت بها بطريقة «التجزئة» وفي مراحل متفاوتة، فإن على هذه الأحزاب أن تثبت مصداقيتها إن كانت حقا تملك رؤية ومفاهيم لكل ما سبق أن طالبت به من مخرجات الفعل السياسي، أن تستجيب اليوم لمبادرة فخامة الأخ الرئيس التي حملت معها كل ما كانت «المعارضة» تطالب به من باب المكايدة والمناكفة السياسية والحزبية، بمعنى أن «مبادرة» فخامته حملت مشروعاً للإصلاحات السياسية الجذرية تطال كل مكونات وتعريفات النظام السياسي اليمني المتعارف عليه، بدءا من نظام برلماني تتمتع فيه حكومة الأغلبية بصلاحيات تنفيذية واسعة وغير محدودة، إضافة إلى إعادة هيكلة قوائم الناخبين وتصحيحها وتشكيل لجنة انتخابات جديدة، إلى صياغة «دستور جديد» يستوعب كل مخرجات ومقومات النظام البرلماني مروراً بإعادة هيكلة الجغرافية الوطنية على أسس جديدة عنوانها «الأقاليم» وهذه الفكرة كانت ولسنوات غاية وهدف «المعارضة» وحلفائها ومناصريها لدرجة أن ما أطلق عليه العام ١٩٩٣م بـ «وثيقة العهد والاتفاق» التي لم تكن مستساغة ولا مقبولة – حينها – لعوامل ذاتية وموضوعية، اليوم وبرعاية فخامة الأخ الرئيس أصبح ممكنا التعامل مع مفاهيم ومخرجات سياسية وطنية لم يكن التعاطي معها ممكنا في السابق، وعليه فإن مبادرة فخامة الأخ الرئيس استوعبت كل ما اقترحته «المعارضة» وما حاولت لسنوات «المزايدة» عليها ومن خلالها، وعليه فإن من اللهم أن يستوعب الجميع أن هذه المبادرة لم تأت من قبل الأخ الرئيس رداً على «المظاهرات والاعتصامات والمسيرات»، ولم تأتِ هذه «المبادرة» هروبا من استحقاق مفروض على الرئيس، ولا هي نتاج متغيرات أو ضغوط لكن المبادرة» جاءت تجسيداً للحاجة الوطنية وتعبيرا للرغبة الشعبية، وإن كانت هذه الرغبة لا تزال محصورة في نطاقها «النخبوي» وعليه فإن الفعاليات السياسية والحزبية والنخب والمرجعيات الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، كل هؤلاء عليهم اليوم أن يلتفوا حول مبادرة الأخ الرئيس إن كان هؤلاء فعلا صادقين بحبهم للوطن والشعب وحريصين عليهما، بعيداً عن الطروحات السفسطائية التي تتحدث عن «تنازلات الرئيس وإقالة أقاربه» والآن وحالا أو خلال «مكرمة زمنية لا تتجاوز الأشهر الستة أو نهاية العام على أكثر تقدير»؟؟

هذا الطرح السفسطائي لا يأتي من دوافع وطنية ولا يحمل من يطرحه قدراً من الحرص على الوطن والمواطن، ثم وهذا الأهم فإن من يقول إن «وقت الحوار انتهى» وأن «الثقة انعدمت» وبالتالي ليس هناك من حل للأزمة غير «سقوط النظام»..!!

لذا من أين لي ولكل مواطن يمني الثقة بمن يطرح مثل هذه الطروحات السفسطائية التي يطرحها من يدعوا أنهم دعاة «تغيير وإصلاح» فيما هم أبعد ما يكونوا عن قيم التغيير الإصلاح لأن من يرفع شعار «ارحل» لا يتجاوز بهذا النظام والقانون والدستور والمؤسسات التشريعية بل أن من يتمسك ويقول بهذا فإنه يمارس أبشع أنواع «الديكتاتورية» من خلال قيامه بمصادرة رأي وقناعات الغالبية الشعبية التي لم تخول صاحب هذا الشعار أن يتحدث باسمها وبالتالي فإن من يرفع شعار «ارحل» يجب أن يكون مسئولا عن خياره ولكنه ليس معبرا عن خيارات الغالبية الشعبية فالمصلحة الوطنية لا تستقيم مع حملة هذا «الشعار» البيزنطي الذي من رفعه لم يجد بديلا عنه وهذا يدل على أن هؤلاء لا يملكون رؤية وطنية ولا مشروعاً وطنياً ولكنهم يتعاملون بطريقة درامية وسفسطائية مثيرة للسخرية، لأن من يرابط بالشارع فعلا هم «الشعب» ولكن الشعب لا يختزل فيما يسمى ساحة «التغيير» ولكن الشعب موجود في «ميدان التحرير» وموجود في عموم المحافظات اليمنية الذين خرجوا بالملايين ليعبروا عن قناعتهم وخيارهم، فالشعب اليمني ليس «المشترك» والشعب ليس من تمردوا في «صعدة» والشعب اليمني ليس من يطلق على نفسه بـ«الحراك» والشعب اليمني ليس هو معارضي الخارج ولا معارضي الداخل إنما الشعب اليمني لم يقل كلمته بعد بل حتى الذين خرجوا وعبروا عن قناعتهم بالمسيرات والاعتصامات والمهرجانات «مع أو ضد النظام» كل هؤلاء ليسوا الشعب اليمني بل هناك أغلبية صامتة لم تقل كلمتها وستقولها عند اللزوم والحاجة وبالتالي على جميع الأطراف إن كانوا فعلاً حريصين على أمن واستقرار الوطن أن يتفقوا على الحوار وأن يقبلوا بعضهم للوصول إلى توافق واتفاق، لأن من يرفع شعار «ارحل» ويستهدف رأس الهرم السيادي فإن هذا داعي للفتنة وصانع لها وهو لا يفكر مطلقا بالمصلحة الوطنية لأن مشكلتنا ليست مع رئيس الدولة بل مشكلتنا مع الفساد المالي والإداري داخل مفاصل الحكومة وأجهزتها ومن يشغل هذه المفاصل ينتمون لكل الأحزاب الحاكمة والمعارضة، هذا أولا وثانيا هناك فساد سياسي وهو الأخطر وهذا الفساد يستوطن مفاصل «المعارضة» ورموزها وكوادرها وخطابها السياسي والثقافي وأسوأ أشكال الفساد السياسي هو ما تمارسه «المعارضة» في خطابها لدرجة أنها راحت تقدم السيناريوهات المتعددة لكيفية «رحيل الرئيس» بل وتجزم المعارضة في خطابها أنها تمثل كل الشعب بل هي «الشعب» وما دونها هم مجرد «بلاطجة» هذا الخطاب يجسد ذروة «النرجسية» العبثية، والمؤسف أن هناك من يخضع لـ «الدين» وقيمه وتعاليمه وشريعة رسوله لمنطقه هذا .. وهناك من يخضع كل ما تيسر له من ثقافة مكتسبة ليبرر شرعية «اللاشرعي» ويخلق من الأكاذيب حقائق ومن المزاعم دلائلاً ويلفق كل الظواهر ويتخذ منها سببا مع أنه بصورة أو بأخرى شريك في صناعة هذه الظواهر..

لكل ما سلف فإن ما يجب أن يدركه الجميع هو أن يؤهلوا أنفسهم للحوار وبجدية ومصداقية وليس هناك من طريق آخر غير الحوار أو فهناك قانون ودستور يجب أن يطبق على الجميع أو فالشعب مصدر السلطات والشعب هو صاحب الحق وهو من يمنح الشرعية أو ينزعها من هذا الطرف أو ذاك، ولهذا ليحتكموا جميعا للشعب وهو من سيقول رأيه.. لكن ليس من حق «قلة» عليها ألف علامة استفهام، قلة ما برحت تخترق الدستور وتخالف القانون وتستغل المناخ الديمقراطي لصناعة الأزمات والكيد للآخر، ومن يأتون ليرفعوا شعار «ارحل» دون أن يملكوا الشروط الذاتية والموضوعية التي تؤهلهم لتنصيب أنفسهم أوصياء على الشعب، وقبل الختام أرجو على المرجعيات الدينية أن تخاف الله وتتقيه، وأن تقول خيراً أو فلتصمت وهذا خير لها، وعلى المعارضة أن تعترف بأنها وهي ترفع كل هذه الشعارات أن النسبة الأكبر من هذه الشعارات تنطبق عليها أولا قبل «النظام» لأنها شريك أساسي وفعلي في كل الظواهر السلبية التي تتخذها اليوم ذريعة للانقضاض على «السلطة» مستعجلة الوصول إلى سدة «الحكم» دون أن يكون لديها رؤية للطريقة التي قد تحكم بها إن وصلت للسلطة يوماً..

وكلما أخيرة أقولها صادقاً «عيب» على البعض أن يطلع ويقول الفرصة قد فاتت أو يقول «الحوار» قد ولى..؟ والعيب أن يقول البعض أن «الشارع» قد أخذ زمام المبادرة وبالتالي فإن «المعارضة ٩ لم تعد هي صاحبة القرار مع أننا جميعاً ندرك أن «الشارع» هذا «حزبي» ومؤطر والغالبية العظمى منه من كوارد المشترك الذين تحايلوا على الرأي العام وركبوا الموجة تحت مسمى «الشباب» مع علمنا أن هناك مشاكل الشباب قائمة ويجب أن تحل وتعالج مشكلة البطالة ولكن لا يجب أن تستغل معاناة الشباب لتكون بمثابة حصان طروادة تصل المشترك إلى أهدافه السياسية على حساب هؤلاء الشباب الذين ساهم المشترك وبفعالية في وصولهم على ما هم عليه من الحال من خلال استمرار هذه المسميات في صناعة الأزمات والزج بالبلاد في دوامة لا تنتهي من المشاكل وأكبر دليل على أن هذه الفعاليات لم تكلف نفسها يوما تبني قضايا الشباب أو التفكير بها حتى إعلاميا، حتى تأتي اليوم لتركب قطار التقليد ومحاكاة الآخر بل وإسقاط ظواهر الآخر على واقعنا وربما يكون من سخرية القدر في هذا الجانب أن بعض من مطالب المعتصمين أمام الجامعة «إسقاط قانون الطوارئ»..؟

ameraha@gmail.com

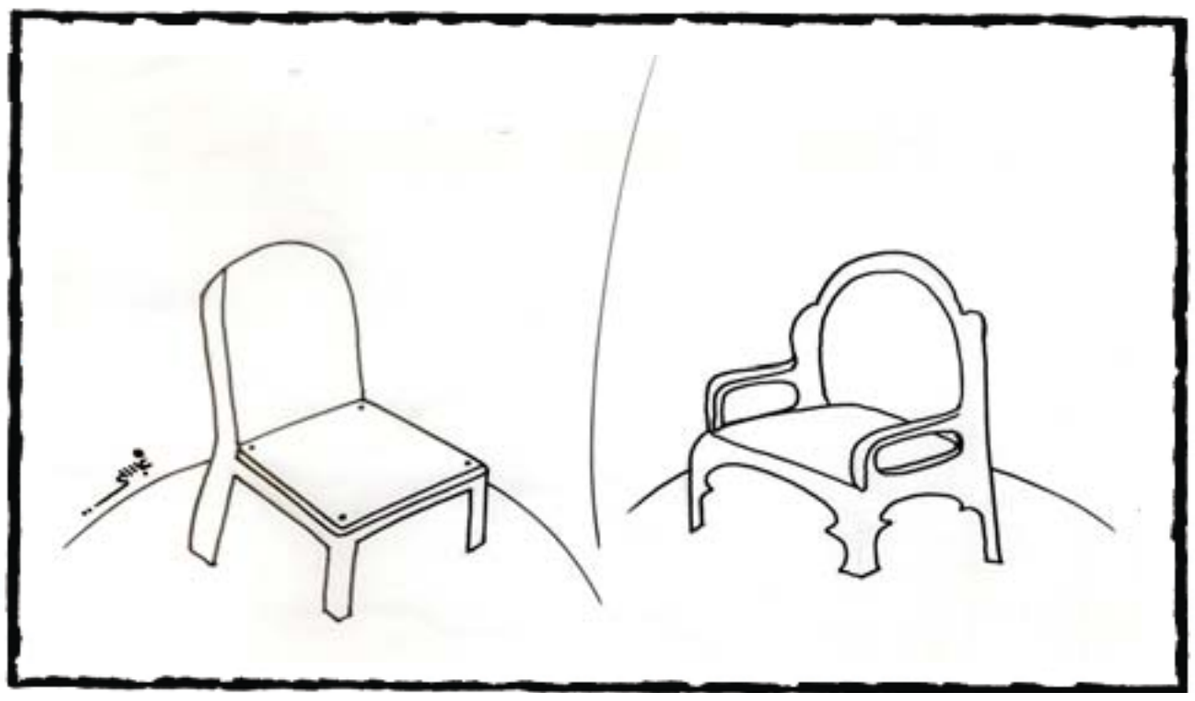

مشاهد يومية
عبدالرحمن بجّاش

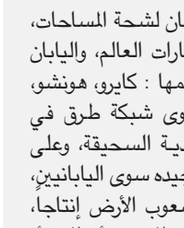

عن الشمس التي ستشرق من بين الركام!!!

كأن هيروشيما وناجازاكي لم يكفهما اختباراً لقدرة الإنسان على الانطلاق من نقطة الألم والدفع بحياته قدماً من لحظة العذاب!! في صورة تحكي كل شيء..

مدينة تحولت إلى أنقاض لم يبق فيها سوى هيكل لقُبّة سماوية علّها كانت لمسرح أو جامعة أو دار أوبرا، وعجوز تتفرج بذهول لهيروشيما التي حوّلتها القنبلة الذرّية إلى مجرد أطلال!! ناجازاكي هي الأخرى لم يتبق منها شيء، لِتستسلم اليابان ولم تسلم روحها، ومن بين الأنقاض والأطلال عادت أمّة يشار إليها بالبنان ولا يزال العالم يبحث عن سر المعجزة!!

تتعرض بلاد الشمس المشرقة، حيث لا يبني الإنسان سكنه فوق الجبال، يؤمن اليابانيون أن القمم تسكنها الشياطين!! رغم أن اليابان صعدت إلى قمة العالم اقتصادياً وخلال سنوات بين ١٩٤٥م مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وأيامنا!!

تتعرض تلك البلاد لهزات أرضية على مدار الساعة، ولذلك لا يستغرب المرء حين يجلس في الطابق الثلاثين – مثلاً – لأي عمارة ويرى القناديل والأدوات المكتبية وهي تتأرجح، لقد تعود الناس على ذلك، وعماراتهم صمّمت بفواصل بين كل طابق وآخر من «الاسبرنج»، حيث تمتص أثر الهزات بين الفراغات.

وأغلى سعر أرض في الكون – ربما – في اليابان لشحة المساحات، ولذلك تراهم وقد ردموا المحيط وأنشأوا أعظم مطارات العالم، واليابان بالمجمل عبارة عن جزر متناثرة عددها (٤٠٠٠)، أهمها : كايرو، هونشو، كيوشو، شيكوكو، ربطوها ببعضها بأجمل وأقوى شبكة طرق في العالم، حيث ترى الجسور وقد علقت فوق الأودية السحيقة، وعلى البحر تراها وقد اعتلت الماء بتصميم هندسي لا يجيده سوى اليابانيين، ولن نقول جديداً حين نذكّر بأن الياباني أكثر شعوب الأرض إنتاجا، ومن حبّه للعمل ترى العامل وقد أنهى ورديته في المصنع أو المنشأة ويرفض العودة إلى المنزل، يظل بجانب الآلة يصونها، ولذلك تراهم وقد خفضوا ساعات العمل!!

والياباني أكثر أممِ الأرض ربما احتراماً لقيم العمل، فإنْ تأتي من جامعة هارفارد خريجاً وبشهادة أعلى لا يعني هذا لهم شيئاً، إذ يكون مكانك بعد صاحب الخبرة التي اكتسبها خلال سنوات، لا نزال في الدول المتخلفة نرى أن الشهادة جواز مرور إلى كل شيء، باستثناء الإنتاج، ولذلك ترى معظم أصحاب الشهادات إما عاطلين وإما هم في الأغلب بطالة مقنّعة!! هم هناك في المعامل والمصانع ونحن في البلدان المتخلفة على أبواب الخدمة المدنية، حيث النظم العتيقة التي لا تحسب للخبرة حساباً، نبحث جميعنا وشهاداتنا الورقية بأيدينا عن الوظيفة ملجأ العجزة، لقد نجحوا حين سيّدوا شعار «المشروع الخاص»، ومن لحظة أن ذهب صاحب «سوني» إلى نيويورك بعد الحرب الثانية ليشتري الترانزيستور بـ (٢٤) دولاراً – فقط – لقد سخروا منه، لكنه لم يعرهم اهتماماً، الآن سوني غزت الكون حتى السوق الأمريكية وبغزارة!!

لقد تابعنا هول الكارثة التي حلّت بذلك البلد العظيم، بلد ذلك الشاعر العظيم الذي حرّض شعبه على التخلص من مادة في دستور ما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي لم يرَ غير طريق واحد ليحرّض شعبه على أن يثور على ما رآه استعماراً سيخنقها إلى الأبد، فاحتجز كل مَنْ في البرلمان، حتى أتت الشرطة ووحدات الجيش فخطب في الجند والشعب الذي أتى ليسمع، وانتحر، ليس كما ينتحر الآخرون، بل على طريقة «الساموراي»، حيث الانتحار شرفٍ ورجولة!! ليثور اليابانيون على المادة إياها وينتصروا وتظل ذكراه سراجاً ينير الطريق لليابانيين في ما بعد.

وانظر، أحد أسرارهم، فبرغم هزيمتهم إلا أنهم أبقوا امبراطورهم «ابن السماء» رمزًا لليابان، وحيث يملك الآن ابنه فهو عالم نباتات وليس ملكاً عاطلاً!! وبرغم كل التطور وبرغم كل السيطرة على سوق الإبداع والاقتصاد، إلا أن اليابانيين، وهنا انظر إلى مسألة الروح في الموروث الياباني، لبس الأطباء «الجوانتي» حين كان لا بد من لمس جسد الامبراطور المسجى!! قالوا : «لا يجوز لمس جسده»!! هنا تستطيع تلك الشعوب أن تجد طريقاً للروح بجانب المادة وهي خاصية شعوب جنوب شرق آسيا، حيث لا تزال «الكونفوشيوسية» تهدي الحائرين وتوجّه المبدعين، لذلك ترى اليابانية حين يدخل الزوج إلى المنزل تنحني له راكعة، ليس خنوعاً، بل هو السر الياباني، وفي هذه النقطة تحديداً يتبين المرء أحد الأسباب الرئيسية – مثلاً – لسقوط الحزب الشيوعي السوفيتي، حيث تحول إلى آلة صمّاء، لقد أغلقوا الكنائس والمساجد، فأصبح الإنسان في لحظة كالآلة، لكن الحزب الشيوعي الصيني لا يزال يقود التحوّل فيها بوحي من تعاليم كونفوشيوس ربما!! هي أسرار تلك الشعوب.

الكوارث – أيضاً – تصنع الأمم والشعوب وتعيد صياغة إرادتها، ولأن هناك شعوباً تستطيع الإمساك بزمام اللحظة وتحوّلها إلى دافع جديد للتقدم إلى الأمام.

وانتظروا وسترون كيف سيخرج اليابانيون منتصرين موحدين، من وسط الآلام والحرائق، ومن وسط الركام سنرى وقريباً ياباناً جديدة لا تغيب عن قمم جبالها أشعة الشمس وتلوِّن الورود والأزهار حياتهم.

فاكس : (679179) bajash 22 @ gmail.com

الموجة الرابعة

دكتور/ سعود محمد الشاوش*

كان المفكر الأمريكي الشهير «صموئيل هنتنجتون» قد قسم عمليات التحول الديمقراطي في العالم إلى مجموعة من الموجات أطلق عليها موجات التحول الديمقراطي، فكانت الموجة الأولى قد بدأت مع الثورتين: الأمريكية ١٧٧٦م، والفرنسية ١٧٨٩م، وظلت هذه الموجة إلى نهاية الحرب العالمية الثانية،أما الموجة الثانية فقد بدأت بعد هذه الحرب ، واستمرت حتى منتصف السبعينيات، وظهرت بعد ذلك الموجة الثالثة والتي بدأت منذ منتصف السبعينيات،حيث بدأت بالبرتغال في العام١٩٧٤م وتبعتها الكثير من الدول في أوروبا وأمريكا الجنوبية.

ومنذ ذلك الوقت وحتى العام ٢٠١٠م شهد العالم ظهور الكثير من الدول الديمقراطية، وظهرت الكثير من عمليات الإصلاح السياسي والديمقراطي في دول كثيرة أخرى وبنسب متفاوتة، وبالرغم من أن الكثير من تلك العمليات الإصلاحية كان في معظمها إجراءات شكلية كان الهدف منها في الغالب الأعم تجنب الانتقادات الدولية الخارجية أحياناً، ولامتصاص الضغوط الشعبية الداخلية أحياناً أخرى، إلا أنها عكست حقيقة واضحة تتمثل فيٍ انه أصبح من غير المقبول أن تعيش تلك الدول بعيداً عن الديمقراطية وان تتخلف عن السير في ركبها، فالديمقراطية لم يعد لها ذلك المفهوم الهلامي والمطاطي، والذي كان يستخدم طبقا لفلسفة الأنظمة السياسية وتوجهاتها الأيدلوجية، لدرجة أن بعض الأنظمة السياسية الديكتاتورية كانت تتحدث عن ديمقراطية نظامها السياسي بل وتفاخر به، أما في وقتنا الراهن فقد أصبحت الديمقراطية كمفهوم سياسي، له مؤشرات ومقاييس وصور يمكن من خلالها قياس هذه الديمقراطية وتحديد وجودها من عدمه، وتبارت الكثير من الجهات والمؤسسات الدولية في إيجاد تلك المعايير، وأعطتها مسميات متعددة، كالحكم الرشيد، والحكم الصالح، وغيرها.

ولم تكن الدول العربية بعيدة عن السعي الحثيث نحو إجراءات شكلية من الإصلاحات السياسية، لكن الملاحظ أن تلك الإصلاحات لم تكن قادرة على تلبية الحد الادنى من الطموحات الشعبية،والمتمثلة بشكل أساس في تحقيق مستوى معيشي مقبول، يراعي كرامة الإنسان ورغبته في العيش الكريم والآمن.

ومن ثم فقد ظهر الكثير من التذمر الشعبي العربي تجاه انظمتها السياسية، وكان هذا التذمر في كثير من الأحيان يعبر عنه غالبا على استحياء، أما في صورة مقالات وكتابات تنتقد الحال والأوضاع –لا تصدر في وسائل التعبير الرسمية– أو عن طريق وقفات احتجاجية محدودة سرعان ما يتم فضها، وبظهور القنوات الفضائية المختلفة الاتجاهات والمشارب والتوجهات،وجد الكثير من المناهضين للأنظمة السياسية في بلدانهم مبتغاهم في هذه القنوات، فتوجهوا إليها معبرين عنٍ آرائهم بشكل أكثر صراحة، وبصورة أسرع انتشاراً، وأكثر مشاهدة واستماعا، ووصل الحال بالبعض ممن يمتلكون المال في إنشاء قنوات فضائية خاصة بهم، وقد جاءت الثورة الالكترونية المتمثلة في الشبكة العنكبوتية لتكون وسيلة رائدة في نقل الأفكار والمعلومات بحرية وسهولة وانسيابية شديدة.

ومنذ بداية العام ٢٠١١م،ظهرت في وطننا العربي موجة عارمة من المطالبة بالتغيير، استطيع أن أزعم أنها الموجة الرابعة من موجات التحول الديمقراطي، وكانت بدايتها الأولى في الشقيقة تونس تبعتها الشقيقة الكبرى مصر ،وتلا ذلك الكثير من الدول العربية،ولم تكن بلادنا اليمن استثناء من ذلك، ولعل الخوض في التفاصيل والأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الموجة في مثل هذا المكان الضيق المساحة قد يكون مخلاً، ويؤدي إلى الكثير من جوانب النقص والقصور وحتى المثالب، ولعل دراسة بحثية مستقلة تقوم على أسس علمية ومنهجية سيكون لها الأثر الأكبر والفائدة الأعم والأشمل.

وعود على بدء فيما يتعلق بالموجة الرابعة من موجات التحول الديمقراطي، أستطيع الزعم بأن هذه هي المرحلة الرابعة، ولعل الملامح الآتية توضح صدق هذا الزعم:

- وعي سياسي عام لدى الشعوب العربية، لم يعد مقصورا على فئة المتعلمين والمثقفين والنخب، بل أصبح وعيا سائدا بين كل شرائح المجتمع، هذا الوعي جعل الشعوب قادرة على أن تحدد المطالب التي تريد وتسعى إلى تحقيقها.
- ثورة هائلة في وسائل الاتصالات وتبادل المعلومات، تتسم بيسر الاستعمال، والدقة والسرعة، ورخص التكلفة، أدت إلى تدفق طوفاني للمعلومات من الصعوبة بمكان أن يوقفه احد أو أن يحد من تدفقه.
- فضاء مفتوح ينقل الأحداث قبل وبعد وأثناء حدوثها،صوتا وصورة ،بل ويتنبأ في بعض الأحيان بوقوعها.

وحتى تكون هذه الموجة هي الموجة الرابعة لابد لها من بعض المقومات منها:

- الالتفاف الشعبي من كل الأطياف السياسية والشرائح الاجتماعية.
- الالتزام بالثوابت الوطنية، والأخلاقية، والدينية.
- الإجماع على أهمية التغيير وأنه سنة إلهية لابد منها، ويكون الاختلاف فقط في كيفية تحقيقه، وأنجع الوسائل اللازمة للنهوض به، وبحيث تكون هذه الوسائل مقبولة من الجميع، ومن ثم العمل بمنتهى الحرص والحذر في الانتقال السلمي من حال إلى آخر، مع مراعاة التكاليف التي تتبع كل نوع من أنواع التغيير.
- هناك في الشعوب العربية أغلبية صامتة من الناس لا تعبر عن آرائها، ووصل الحال بها إلى ما يسمى في علم الاجتماع السياسي» بالاغتراب السياسي» وهذه الأغلبية الصامتة وجدت نفسها في حيرة من قضايا التغيير والتحول الديمقراطي، فالملاحظ أن الشعوب العربية انقسمت إلى قسمين: قسم مؤيد لبقاء الأنظمة السياسية، وقسم معارض لبقائها، وأصبح من هو ليس مع أي الفريقين هو ضد له، أو بمعنى آخر» من ليس معي فهو ضدي»، وهذا يعد تطرفا في الفكر ولا يتماشى مع الديمقراطية التي تستلزم تباين الآراء واختلافها، وبالتالي فهناك حاجة إلى وجود طبقة وسطى تتكون من «الأغلبية الصامتة» تعمل كعامل توازن في حال عدم الاتفاق ما بين المؤيدين والمعارضين،وتسعى إلى التقريب بين وجهات النظر المتباينة.

هذه الأسطر محاولة متواضعة لتحليل الواقع الراهن الذي تعيشه أمتنا العربية بشكل عام،هذا الواقع يحتاج منا إلى المزيد من التأمل ،والدراسة، والبحث، والتحليل،حتى نصل إلى الاقتناع بأن هذه الموجة الرابعة– إن صح القول بتسميتها كذلك–،ستحملنا إلى بر الأمان ولن تتحول إلى طوفان قد يبتلع الجميع.

● جامعة صنعاء..